الفصل الثامن

التعـــليم والوظيفـــة الحكومية

- الهدف من التعليم قبـــل السيطرة البريطانية .
- الهـــدف من التعليم فى ظل السيطرة البريطانية .
- خطـــة الحكومة فى ربط التعليم بالوظيفـــة .

obeikandl.com

أهم ما يعنينا فى هذا الفصل ابراز مدى ارتباط التعليم بوظائف الحكومة فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها .

ويحسن بنا ان نعرض الهدف من التعليم قبل عام ١٨٨٢ لكى يستبين لنا ان كان ثمة خلاف بين الغرض من التعليم قبل عهد السيطرة البريطانية وفى ظلها يرى كثير من الكتاب الذين تصدوا للسياسة التعليمية فى عصر محمد على أن النظام التعليمى الذى شيده محمد على كان يهدف الى غرض واحد هو اعداد فئة من الموظفين للجهاز الحكومى . وهذا الرأى مع وجاهته الا أنه تعوزه الدقة .

ذلك أن محمد على انتهج سياسته التعليمية — كما سنرى — فى ضوء الاحتياجات السياسية والاقتصادية والثقافية لمصر فى عصره .

كان محمد على يريد ان يحقق لمصر نوعا من الاستقرار السياسى وكانت أمنيته أن ينشىء فى مصر دولة حديثة على النمط الأوربى ومن ثم فقد احتاج الى انشاء جيش كبير العدد واسطول ضخم وساعده احتكار الزراعة والصناعة والتجارة على توفير المال اللازم لتحقيق ما يبغى .

بيد ان انشاء هذه المؤسسات الحربية والاقتصادية تحتاج الى ادارة حازمة يتولاها موظفون متعلمون على المام تام بمقاصد الحكومة وبمتطلبات البلاد فى نهضتها الحديثة من جهة وبما وصل اليه الأجانب من تقدم فى هذا المجال من جهة أخرى .

عند ذلك بحث محمد على عن أعوان يستعين بهم فى بناء الدولة الحديثة فلم يجد سوى الأجانب فاستخدمهم على مضض لعدم وثوقه فى غالبيتهم لأنه كان يدرك أنهم يعملون لمصلحتهم الذاتية قبل مصلحة الدولة هذا فضلا عن المرتبات المرتفعة التى كانوا يتقاضونها رغم أن الكثير أثبتوا أنهم ليسوا أهلا للأعمال التى كلفوا بأدائها .

بدأ محمد على بارسال البعثات الى أوربا فى مختلف التخصصات حتى اذا عادوا حلوا محل الموظفين الأجانب فى الأعمال التى تخصصوا فيها .

ولكن محمد على كان فى حاجة كبيرة الى اعـــداد كبيرة من المصريين أو الأتراك لتوظيفهم فى مؤسساته الجديدة فهو بحاجة الى ضباط واطباء لجيشه وصناع ومهندسين لمصانعه وموظفين لدواوينه . ومن ثم كان على محمد على أن يختار بين امرين لا ثالث لهما ، اما أن يقوم بتطوير النظام التعليمى الدينى القـــديم الذى تمثل فى الأزهر والكتاتيب بحيث يخدم أغراض الدولة الحديثة أو ينشىء نظـــاما تعليميا مدنيا حديثا بجانب النظـــام الدينى القديم حتى يتمكن من تزويد الدولة بما تحتاجه من ضباط وفنيين وموظفين(١) .

ولمـــا تبين محمد على ان نظـــام التعليم فى الأزهر لا يحقق اهـــدافه من تخريج فئة من اهل البلاد او المتوطنين بها تساعده فيما يضع من نظم او يقيم من مؤسسات هذا فضلا عن أن مسالة تطوير النظام التعليمى بالأزهر تتطلب من محمد على مجهودا شاقا ووقتا طويلا . كما انه فى الوقت نفســـه كان يخشى غضب العلماء وما قد ينجم عن ذلك من تهييج للشعور الدينى فى نفوس الأهالى . لذلك ترك محمـــد على التعليم الدينى بالأزهر لأصـــحابه وانشأ الى جانبه نوعا آخر من التعليم الحديث .

على ان المثال الغربى فى التعليم لم يكن هو وحده الذى لفت أنظـــار محمد على وشد انتباهه واهتمامه كوسيلة لتحقيق اهدافه اذ لا شك ان محمد على قـــد اعجب بالتطور الذى بلغه الغرب فى النظم الادارية والاقتصـــادية والحربيـــة .

وبذلك نســـتطيع القول بأن حكومة محمـــد على احتكرت التعليم المدنى اى هذا التعليم الحديث الذى يعـــد للوظائف ويحقق للحكومة اغراضـــها . وبلغ اهتمام الحكومة بهـــذا النوع من التعليم فى حرصها على اعداد التلاميذ الذين التحقوا بهذا التعليم الحديث على النحو الذى تريده ومحاولاتها تشربهم مبادىء الطاعة والولاء للنظام الذى يعدون لخـــدمته وكذلك عـــدم السماح للهيئات أو الأفراد بانشاء من هذا النوع لأن الحكومة كانت تخشى ان تجتذب

---

(١) أحمـــد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمـــد على ص ٢٩ ، ٣٢

هذه الهيئات جزءا كبيرا من التلاميذ وتعدهم بألوان أخرى من التعليم قد لا تتفق وأهداف الحكومة(٢) .

غير أن محمد على قد بدأ بانشاء التعليم الحديث من أعلى الى أسفل وذلك انه بدأ بالبعثات والمعاهد العليا ثم أنشئت بعد ذلك المدارس التجهيزية التى تقابل الآن المدارس الثانوية ثم مكاتب المبتديان (المدارس الابتدائية) وهذا أمر فرضته ظروف انشاء الدولة التى كانت فى حاجة ماسة الى أطباء ومهندسين وضباط والى متخصصين فى الزراعة والصناعة . فمن غير المعقول أن ينتظر محمد على ١٥ عاما حتى تخرج له المدارس الجديدة ما يحتاجه من العلماء والفنيين وغيرهم من أفراد الجهاز الادارى بالدولة الحديثة .

ويمكننا أن نستشف طبيعة وأهداف هذا النظام التعليمى الحديث الذى أدخله محمد على بالنظر الى تلك العلوم والفنون التى تخصص فيها المبعوثون فقد درسوا الفنون الحربية والبحرية والطب والكيمياء والزراعة والمعادن والترجمة والرياضيات وغيرها . وهى نفس التخصصات التى أنشئت لها المدارس الخصوصية فيما بعد ، أى المدارس العالية وذلك لسد حاجة الدولة المتزايدة من الفنيين ومن هذه المدارس الطب والصيدلة والطب البيطرى والمحاسبة والادارة والألسن والمهندسخانة والزراعة وكذلك المدارس الحربية فى فنون الحرب المختلفة .

غير أن هذه الدراسة العلمية العالية احتاجت الى اعداد سابق من نوع خاص لا يستطيع الأزهر أن يوفره مما دفع الدولة الى انشاء المدارس التجهيزية لاعداد الطلبة للالتحاق بالمدارس الخصوصية(٣) . وهذه المدارس الخصوصية بالتالى احتاجت الى تلاميذ مهيئين لها مما كان سببا فى التفكير فى انشاء مكاتب المبتديان سنة ١٨٣٦(٤) .

---

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ص ٥٥٩ ، ٥٦٢ — ٥٦٣

(٣) أول مدرسة تجهيزية أنشئت عام ١٨٢٥ وهى مدرسة « قصر العينى » وكان التعليم فيها باللغة التركية فى بادىء الأمر ثم أصبح باللغة العربية فيما بعد .

(٤) نفس المصدر ، ص ١٤٧ ، ٢٢٠ .

ماذا كان موقف المصريين من هذا التعليم الحديث ؟

لم يجد محمد على فى البداية اقبالا من الشعب على الالتحاق بمدارس التعليم الحديث ذلك أن هذه المدارس كانت تسير طبقا للنظم العسكرية الصارمة ولعل هذا يفسر لنا اهتمام الحكومة بمحاولة اغراء التلاميذ عن طريق تعليمهم بالمجان واقامتهم فى الداخلية وتقديم الوجبات الغذائية لهم كما كانت تعطيهم راتبا شهريا تشجيعا لهم وتقوم بتعيينهم فى الوظائف الحكومية الخالية بعد التخرج ولا شك أن مثل هذه المغريات كانت كفيلة باقناع الكثير من التلاميذ فى اللحاق بهذه المدارس طالما ان الحكومة ملزمة بتعيينهم(٥) .

وبمرور الوقت وجد محمد على أن لديه نخبة من أهل البلاد المتعلمين علوم الغرب سواء من المصريين او المتمصرين الذين تلقوا دراساتهم فى أوربا . وعندئذ راى محمد على انه من الممكن ان يتم التعاون بينهم وبين الأجانب الذين أشرفوا على المؤسسات التعليمية التى اقامها . ومن ثم فتكونت فى عام ١٨٣٦ لجنة لتنظيم التعليم ووضع اللوائح لمراحله المختلفة . فانشىء شورى المدارس كما أسس ديوان خاص بالمدارس ظل قائما حتى اواخر عصر محمد على وهو الذى تحو فيما بعد الى نظارة المعارف .

وبعد عام ١٨٤٠ أحست الحكومة مرة اخرى انه لابد من اعادة النظر فى نظامها التعليمى لكى يتواءم مع حاجات البلاد الجديدة — ذلك أن المدارس استمرت تخرج أعدادا من التلاميذ كما كان الحال من قبل وظلت الحكومة ملزمة بتعيينهم حتى ضاقت بهم ذرعا فشكلت لجنة فى سنة ١٨٤٦ لاعادة تنظيم التعليم مرة أخرى وتم وضع لوائح جديدة للتعليم فى نفس العام .

غير أن النظام التعليمى فى ظل هذه اللوائح الجديدة لم يصبه تغيير كبير، ذلك ان المدارس الخصوصية (العالية) التى تقوم بتخريج الأعداد اللازمة من الموظفين للحكومة استمرت ولكن انخفض عدد تلاميذها ؛ وكذلك الحال

---

(٥) يعقوب أرتين ، القول التام فى التعليم العام ، ترجمة على بهجت ، ص ١٩١ — ١٩٢

بالنسبة للمدرسة التجهيزية فقد انقص عدد تلاميذها والحقت بمدرسة الألسن. الا ان المدارس الابتدائية هى التى نقص عددها الى مدرسة واحدة فى القاهرة واربع مدارس فى الأقاليم وبالتالى انخفض عدد تلاميذها الى الحد الذى يكفى لامداد المدرســـة التجهيزية بالتلاميذ .

اختلفت السياسة التعليمية فى عهد ابراهيم باشا عنها فى عهد محمد على ذلك أن ابراهيم اراد ان يشترك الاهالى مع الحكومة فى الاهتمام بأمر التعليم عن طريق تحملهم جانبا من نفقات التعليم . وعلى ذلك فان النظام التعليمى فى عهد ابراهيم لم يكن فقط بمثابة أداة لامداد الحكومة بالموظفين ولكن ايضا أداة لترقية المجتمع والنهوض به عن طريق التفاعل بين المدرسة والمجتمع(٦).

نستطيع ان ان نستخلص من العرض السابق أن المصريين لم ينظروا الى التعليم المدنى الحديث سوى نظرة نفعية تستهدف الحصول على الوظيفة التى اعتقدوا بمسئولية الدولة عنها ولم يبتغوا الحصول على الفوائد الثقافية والتربوية(٧) . وان استمر هذا الوضع حتى مجىء الاحتلال الا ان هـــذا لا يعنى أنه لم تكن هناك محاولات للنهوض بالتعليم فى الفترة السابقة لموضوع بحثنا ، فكما هو معروف كان هناك اتجاه نحو القضاء على ازدواجية التعليم عن طريق تلك المحاولات الجادة التى أثارها اعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ كما بذلت محاولة أخرى عام ١٨٦٨ بهدف ادماج التعليم المزدوج وهو التعليم فى الكتاتيب والتعليم فى المدارس الابتدائية فى نظام تعليمى واحد واخيرا جهود على ابراهيم فى هذا الشأن سنة ١٨٨٠(٨) .

* * *

---

(٦) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ٤٥ ــ ٤٧

(٧) محمد عبد الفتاح عبد المجيد ابو الاسعاد ، تاريخ التعليم فى مصر من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ تحت اشراف الأستاذ الدكتور أحمـــد عزت عبد الكريم ص ٦٧

(٨) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل أنظر : El-Kabbani, Ismail
A Hundred Years of Education in Egypt. pp. 7—8.

وفى الوقت الذى كانت فيه مصر قبل فترة السيطرة البريطانية تتصور التعليم على الطريقة الفرنسية وعلى انه تعليم فى بلد ناهض نجد انه قد اختلف الأمر عندما احتل الانجليز مصر . صحيح انهم قصدوا بالتعليم عندنا الى نفس الهدف الرئيسى الذى كان يسعى اليه القائمون على امر التعليم فى مصر قبل الاحتلال — اى الاعداد للوظائف — الا انهم اى الانجليز تصوروا التعليم على طريقتهم فى حكم المستعمرات والبلاد الخاضعة لنفوذهم(٩) .

ويصور لنا العقاد تلك الساسية التى انتهجها الانجليز بشأن التعليم بالقول بأنه قد « سلك الانجليز مسلكهم المعيب فى وزارة المعارف واهملوا التعليم الصحيح اهمالا ظاهرا مقصودا لا تجدى فيه المغالطة وحصروا همهم كله فى المدارس على تخريج الموظفين ومن لا يحسنون ابتغاء الرزق من غير الوظيفة »(١٠) .

على أن الانجليز انفسهم لا ينكرون هذا المنهج الذى سلكوه فى أمر التعليم وقد اعترفوا به سواء على المستوى الرسمى او فى كتبهم التى عرضوا فيها لسياستهم التعليمية فى الفترة موضوع بحثنا ؛ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقارير قناصل العموم البريطانيين فى مصر الى وزارة الخارجية البريطانية فهى تؤكد هذا المسلك اذ يقرر كرومر فى تقريره سنة ١٩٠١ بأن « الحكومة كانت تهدف فى السنوات الأخيرة الى غرض ذى شقين الأول هو الرغبة فى نشر لون بسيط من التعليم بين الذكور والاناث على اوسع نطاق ممكن ينحصر فى الالمام بمبادىء اللغة العربية والحساب والشق الثانى هو الرغبة فى اعداد طبقة متعلمة تعليما راقيا يفى بمطالب الخدمة فى الحكومة »(١١) .

كما أن القائمين على أمر التعليم فى تلك الفترة يقررون ذلك امثال دانلوب الذى أعلن فى عام ١٩٠٧ بأن « النظام المدرسى المتبع فى مدارس

---

(٩) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، ج١ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١

(١٠) عباس العقاد ، سعد زغلول ، سيرة وتحية ، ص ٨٨ — ٨٩

(11) Egypt No. I. (1902) Cromer to Lansdowne, February 21, 1902. p. 38.

الحكومة لم يكن مجديا ولا يمكن الاعتبار بأنه يفى بجميع متطلبات البلاد كذلك فهو نظام أجنبى الهدف منه اعداد فئات من المصريين لوظائف الحكومة المختلفة وأيضا للمهن الفنية المتنوعة على النسق الأوربى »(١٢) .

والحقيقة ان ادارة المستشار « دانلوب » لنظارة المعارف لم تكن تتصف ببعد النظر او المقدرة على التصور ذلك ان التعليم الذى اشرف عليه فى مصر كان يستند الى اسس ومبادىء بريطانية ، وعلى حد قول لورد لويد فقد كان دانلوب اسكتلنديا بجميع صفات جنسه ، وان كان قد نجح فى شىء فانما نجح فى الاحتفاظ بمصائر التعليم المصرى بكل احكام فى قبضته . وارجع لويد فشل نظام التعليم هذا الى انه لم يكن عمليا وبوجه خاص الى اتخاذه سياسة الاعداد للوظائف العامة هدفا له ، اذ يخرج شبانا لا يصلحون لشىء سوى ان يكونوا موظفين حكوميين(١٣) .

كما يؤكد شيرول Chirol ذلك السياسة قائلا « كان تركيزنا على المدارس الثانوية وبعض المدارس العليا كالحقوق والطب والهندسة والمعلمين ومعظم هذه المدارس كانت موجودة قبل الاحتلال ويرجع اهتمامنا فى هذه الناحية الى الحاجة الى موظفين لشغل الوظائف الحكومية »(١٤) . ولعل قول شيرول هذا يفسر كيف أن الرجوع الى الوراء بالتعليم فى تلك الفترة موضوع الدراسة لم يكن قاصرا على حجم المدارس فحسب ، فقد انقلبت المدارس على حد قول تيودور روذشتين الى « محض معامل تخرج موظفين للحكومة واصبحت الى حد بعيد أداة نجلزة المصريين ثم انه ليس فى البلاد بأسرها غير ست مدارس عالية اشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة ، ومع ذلك فبرنامجها فى الحقيقة برنامج المدارس الثانوية أى فيه الكفاية لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية . والسبب فى ذلك ان المرتبات الضئيلة التى ينقدها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام

---

(١٢) انظر مذكرة دنلوب عن تعليم اللغات بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٠٧ فى : Egypt No. I. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. Inclosure 4. P. 112..

(١٣) Lloyd, Egypt Since Cromer. Vol. I. PP. 161—162

(١٤) Chirol, Te Egyptian Problem. P. 223

الأوربيين فى هذه الوظائف ولذلك أصبح من الضرورى بقاء المدارس العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من أبناء البلاد »(١٥) .

وطالما ان الانجليز قد سيطروا على مرفق التعليم لم يكن غريبا اذن أن تصبح اللغة الانجليزية والأدب والتاريخ الانجليزى عماد المواد التى تدرس فى المناهج المصرية كما ان سائر العلوم اصبحت تدرس باللغة الانجليزية ، وكان من الطبيعى ألا يكتب النجاح لمثل هذا النظام التعليمى الأجنبى(١٦) ، فثقافة المصريين الذين تلقوها فى المدارس الأميرية كانت ثقافة سطحية ، لأن نظام التعليم كان مبنيا على استظهار العلوم المختلفة دون تفهمها وتمحيصها ، ذلك لأنها تدرس للمصريين بغير لغتهم التى ألفوها ووعوها ، ولعدم توفر من يقوم بترجمتها ونقل معانيها الى أفهامهم ، فاللغة العربية لم تستفد من الثقافة الانجليزية كثيرا ولا قليلا ، واقتصر الأسلوب اللغوى الرفيع على محاكاة الأساليب العتيقة من التزام السجع والافراط فى الاستعارات والمحسنات البديعية(١٧) .

والحقيقة أن الحكومة مسخت برامج التعليم وحرصت على استبعاد التاريخ القومى من مناهج الدراسة حتى ينشأ الجيل جاهلا تاريخ بلاده محروما غذاء النفوس فى الوطنية لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يدرك ما فى الاحتلال من اهدار لكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وأصبحت غاية التعليم محاربة الشعور الوطنى وامانته فى النفوس(١٨) .

ولما كانت سياسة الاحتلال تستهدف كبت الشعور القومى والمظاهر الوطنية لذا نجد أن المحتلين يتحاملون على اللغة العربية باعتبارها أبرز تلك المظاهر وتصدوا لها مناوئين مثبطين فنحيت عن التعليم جانبا وأصبحت

---

(١٥) روزشتين، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ترجمة على أحمد شكرى ، ص ٤٧٦

(١٦) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية ، ص ٥٦

(١٧) عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ص ٥٠٣

(١٨) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٨١

تدرس كعلم من العلوم فقط ، وغدت الانجليزية لغة التعليم منذ عام ١٨٩٧ ثم أصبحت لغة الدواوين الأساسية وسيطر الانجليز على الوظائف الرئيسية بينما المصريون الذين تخرجوا من المدارس التى سيطر عليها المحتلون نيطت بهم الوظائف الثانوية..

وقد نجم عن تلك السياسة انصراف المثقفين عن لغتهم القومية الى اجادة اللغة الانجليزية — كما سبق أن أشرنا أو اللغة الفرنسية ، لغة المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية المختلفة المقامة فى مصر والمسيطرة على اقتصادياتها . ومن ثم فلم تهيأ سبل الرزق الا لمن أجاد اللغة الانجليزية أو الفرنسية(١٩) .

ومن الجدير بالذكر أنه عندما اقترحت الجمعية العمومية تقرير اللغة العربية لغة التعليم فى المدارس المصرية راح سعد زغلول — وكان وقتها ناظرا للمعارف — يفسر لأعضاء الجمعية أهمية التعليم باللغة الأجنبية وقال سعد فى رده على اقتراح الجمعية « اذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية . وشرعنا فيه فعلا ، فاننا نكون قد أسأنا الى بلادنا والى أنفسنا اساءة كبرى ، لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك ، والبوسطة والمحاكم المختلطة ، والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة ، والتى يقتضى نظامها وجود كثير من الموظفين العارفين باحدى اللغات الأجنبية حتى المعرفة ، ولا أن يستخدموا فى بنك او مصرف ولا أن يشاركوا فى شركة من الشركات الأجنبية التى كثر تأسيسها الآن فى بلادنا ، ولا أن يكونوا محامين أمام المحاكم المختلطة ، ولا مترجمين ، ولا غير ذلك من كل ما يحتاج الى البراعة فى لغة أجنبية وهو كثير جدا فى بلادنا »(٢٠) .

غير أن أعضاء الجمعية العمومية لم يقتنعوا بوجهة نظر سعد وأصروا على اقتراحهم . ويبدو أن رد سعد هذا كان فيه بعض الادعاءات غير

---

(١٩) عبد السميع سالم الهراوى ، المصدر السابق ، ص ٥٠١—٥٠٢

(٢٠) الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣ مارس ، ١٩٠٧

السليمة حيث لم يفرق سعد فى حديثه بين التعليم بلغة اجنبية وبين دراسة تلك اللغة(٢١) .

وقد نجم عن عدم تعريب التعليم أن ضعف شأن اللغة العربية وهان أمرها حتى استباح المحتل مقوماتها فاوعز بقيام حركة — وان لم يكتب لها النجاح — ترمى الى اهدارها كلية ، باتخاذ اللهجة العامية لغة ثقافية بدلا من اللهجة العربية الفصيحة(٢٢) .

ولا شك فى أن السياسة البريطانية فى مصر كانت تحرص على اتباع اسلوب التدرج البطىء فيما يتعلق بتعريب التعليم — وهو أحد الأمانى القومية للراى العام فى مصر فى ذلك الوقت — حيث كان الانجليز يدركون أن التغيير الجذرى فى خطة التعريب « لابد وأن يستتبعه بالضرورة تغيرات خطيرة فى شكل الادارة المصرية من حيث تمصير معظم الوظائف لما يترتب على التعريب من سيادة الغة العربية فى المصالح الحكومية » وهو أمر لم تكن تسمح به الحكومة الانجليزية على الاطلاق(٢٣) .

ويستبين لنا مما سبق أن سياسة الانجليز التعليمية كانت تهدف الى تخريج طائفة من الموظفين ضيقة الأفق ولما لم يكن يشترط فى كثير من الوظائف الكتابية والادارية سوى أدنى الشهادات الدراسية فقد زاد هذا فى ضعف اللغة العربية والنزول بالمستوى الثقافى العام للادارة الحكومية(٢٤) .

ونتيجة لاتباع تلك السياسة التعليمية التى كانت تهدف الى اعداد الموظفين العموميين على النحو الذى سبق أن أوضحناه زاد الميل الى الوظيفة الحكومية بحيث اصبح التعليم فى نظر التلاميذ مجرد وسيلة لنيل شهادات

---

(٢١) عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٦٥

(٢٢) عبد السميع سالم الهراوى ، المصدر السابق ، ص ٥٠٢

(٢٣) عبد الخالق محمد لاشين ، المصدر السابق ، ص ١١٥

(٢٤) عبد السميع سالم ، المصدر السابق ، ص ٥٠٤

دراسية تؤهلهم لتقلد الوظائف الحكومية(٢٥) . ففى خـــلال فترة السيطرة البريطانية هذه نلاحظ أن التلميذ فى الثـــانوى كان يأمل أن يلتحق بالمدارس العالية فاذا تحقق له ذلك أصبح يتمنى ان يرى نفسه وقد انتهى من دراسته وجلس خلف أحد مكاتب الحكومة يصرف الأمور(٢٦) .

ولا شك فى أن الظروف الاجتماعيـــة والمكانة التى يحتلهـــا الموظف الحكومى فى تلك الحقبة قد شاركت فى تقوية الرغبة لدى التلاميذ لينحو هذا النحو ، فقد اتسمت الوظيفة الحكومية بالمكانة والدعامة والأمان ، وكان الموظف العام باعتباره ممثلا للحكومة يحظى بالاضافة الى راتبـــه المضمون بالهيبة والاحترام بعكس غيره من أصحاب المهن الأخرى ، اذ بعد تخرجه من المدارس العالية لم يكن يقبل عن العمل بالحكومة بديلا(٢٧) . كما كان أولياء الأمور يرون أن مدارس الحكومة هى الطريق التى توصل ابناءهم الى سلك الوظائف وبذلك يضمنون لهم المستقبل المشرق . فمتى اتقنوا اللغـــة الانجليزية ودرسوا الجغرافيا سطحيا وبعض تواريخ الأمم الغربية والجبر وما نحو ذلك يعتقدون أن لأولادهم حقا على الحكومة أن تلحقهم بالوظائف الحكومية متى أنهوا دراستهم(٢٨) .

ورغم مـــا اعلنته نظارة المعارف فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٣ من أن الحكومة ليست ملزمة بتعيين خريجى المدارس(٢٩) غير ان الواقع ان ربط التعليم بالوظيفة الحكومية قد رسخ فى اذهان الناس وازداد رسوخه يوما بعد يوم حتى بعد ان حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢

ونستطيع القول بأن الاحتلال قد عمق جذور الازدواج التعليمى عن

---

(٢٥) اسماعيل القبـــانى ، دراســـات فى تنظيم التعليم فى مصر ، ص ١٩٣ — ١٩٤

(٢٦) عبد الكريم درويش ، المصدر السابق ، ص ٥٦

(٢٧) عبد الكريم درويش ، المصدر السابق ، ص ٥٦ — ٥٧

(٢٨) جرجس سلامه ، أثر التطور السياسى على التعليم القومى فى القرن العشرين ، رسالة دكتوراه تحت اشراف الأستاذ الدكتور محمـــد فؤاد شكرى نوقشت بآداب القاهرة سنة ١٩٦٤

(٢٩) يعقوب أرتين ، القول التام فى التعليم العام ص ١٩١

طريق جعل اللغة الانجليزية لغة التدريس فى المدارس الابتدائية والثانوية بدلا من اللغة العربية وبذلك فقد ابعدت الشقة بينها وبين التعليم الشعبى فى الكتاتيب ، هذا بالاضافة الى جعل التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية بمصروفات عالية لم يكن يستطيع دفعها سوى أبناء الطبقات الثرية ، الامر الذى حرم على غير القادرين الالتحاق بهذه المدارس . وبذلك تحددت وظيفة المدرسة الابتدائية بما لا يعدو اعداد فئة محدودة من التلاميذ للالتحاق بالمدارس الثانوية وصار أساس السياسة التعليمية اختصاص هذه الفئة القليلة العدد بالعناية فى سائر مراحل التعليم بقصد اعداد افرادها لتبوء المناصب الحكومية تحت اشراف الانجليز . واما المدارس الاولية فيتلقون فيها تعليما يكفى لازالة اميتهم ويزودهم بقدر ضئيل من المعلومات العامة يخرجون بعدها الى الحياة العملية لمزاولة حرف آبائهم واجدادهم (٣٠) .

وقد يثور الان سؤال وهو كيف أن الاحتلال الذى كان يحرص على استئثار العنصر الانجليزى بالمناصب القيادية فى الادارة بهدف السيطرة على الادارة المصرية وما استتبع ذلك من حرص الموظفين الانجليز على الا يحل مكانهم مصريون — يسمح بهذه السياسة التعليمية ؟ او بعبارة أخرى كيف يتمشى ذلك مع توجيه النظام التعليمى نحو اعداد المصريين للوظائف الحكومية ؟

فى الحقيقة يجب أن ندرك أن البريطانيين لم يكونوا جادين فى نشر التعليم ولم يكن ذلك هدفا من أهداف سياستهم على الاطلاق وبذلك لم تكن لهم خطط مدروسة بشأن نشر التعليم . كما أن الانجليز ما كان يدور فى خلدهم على الاطلاق اعطاء ثقافة عالية للمصريين تؤهلهم لان يحلوا محلهم فى الوظائف الكبرى ، وانما كان هدفهم اعداد فئة محدودة وعلى نطاق ضيق من المصريين لتولى الوظائف الكتابية تحت اشراف العنصر البريطانى . ويتضح ذلك جليا من تقتيرهم الشديد على هذا النوع من التعليم العام وكذلك فى تقتيرهم الاشد فى ارسال البعثات حتى أنها انعدمت او كادت فى

---

(٣٠) جرجس سلامه ، المصدر السابق ، ص ١١٤

الفترة الاولى من السيطرة البريطانية على مصر . كما انهم أرادوا الا يصل الطلبة الى المدارس العالية والا يكملوا دراساتهم فيها ولذلك نجدهم يشجعون خريجى المدارس الابتدائية على الالتحاق بخدمة الحكومة وكان من الممكن بالنسبة اليهم الترقى فى سلم الوظائف الامر الذى دفع كثيرا من التلاميذ الى عدم استكمال تعليمهم فى المدارس الثانوية أو العالية توفيرا للجهد وللمصروفات الباهظة التى يتحملها اولياء أمورهم . وكانت هذه الطريقة كافية لتثبيط همم التلاميذ عن الالتحاق بالمرحلة الثانوية والاكتفاء بالشهادة الابتدائية (٣١) .

ورغم أن نفقات التعليم بالمدارس كانت باهظة الا أن بعض أولياء الامور الفقراء قد تمكنوا من الحاق ابنائهم فى بعض المدارس الابتدائية بشكل أو بآخر ودفعتهم رغبتهم الشديدة فى وصول ابنائهم الى الوظائف الحكومية إلى تحمل تلك المصروفات المدرسية . غير أن سلطات الاحتلال رات سد هذا الباب فى وجوه غير القادرين عندما قررت عدم جواز ترقية موظفى الحكومة الحاصلين على الشهادة الابتدائية الى وظائف يزيد راتبها على عشرة جنيهات شهريا بينما سمح للترقى لهذه الوظائف لحملة الشهادة الثانوية — كما سنرى . ونستطيع أن نقول انه اذا كان أولياء الامور الفقراء قد تحملوا مصروفات المرحلة الابتدائية فليس من المعقول انهم يستطيعون تحمل مصروفات المرحلة الثانوية التى حرص الاحتلال على زيادتها حتى يسد الباب نهائيا أمام غير القادرين على أدائها . وكان الاحتلال يرغب فى أن يصبح موظفوا الحكومة من الحاصلين على الشهادة الثانوية الا انه كان يدرك على حد قول كرومر انه لابد من مرور وقت طويل قبل تحقيق هذه الرغبة (٣٢) . ولا نبالغ اذا قلنا أن الاحتلال كان يسعى الى أن يقف تعليم المصريين على حد الشهادة الثانوية بدليل انه عندما لاحظ اقبال التلاميذ على التعليم الثانوى ورغبتهم فى الالتحاق بالتعليم العالى رفع متوسط الدرجة التى تؤهل دخول المدارس العالية على اعتبار أن ذلك

---

(٣١) جرجس سلامه ، المصدر السابق ، ص ١١٨ — ١١٩

(٣٢) Egypt No. I. (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. P. 62.

جعل فى الامكان استخدام شبان ارقى علما فى دواوين الحكومة ولو فى وظائف صغيرة (٣٢) .

نخلص من هذا ان الاحتلال استطاع بسياسته التعليمية ان يعمق جذور التعليم من اجل الوظائف كما استطاع ايضا خلق التمييز الطبقى بين افراد المجتمع ويكفى لتدليلنا على ذلك ما اوردته اللجنة العلمية الادارية فى محضر جلستها بتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٠١ حيث رأت « أن الطريقة المتبعة الان فى قبول التلاميذ بالمدارس الابتدائية لها مضار بعضها يصيب الهيئة الاجتماعية المصرية والبعض يلحق نظام التعلم والتعليم بمصر ولذلك اهتمت النظارة بهذه الحال منذ زمن طويل وعملت ما فى سعها لملافاتها وبيان ذلك ان بروجرام الدراسة فى هذه المدارس موزع على اربع سنوات دراسية وهو ما لا يكفى لاعداد موظفين ذوى معارف عمومية كافية لاداء وظائف الحكومة حق الاداء ومع ذلك فقلة المصروفات المدرسية بها تدعو كثيرا من العائلات غير المتيسرة لادخال أولادهم بها أملا فى حصولهم فيما بعد على وظائف الحكومة وهؤلاء التلامذة يضطرون الى قصر دراستهم على التعليم الابتدائى ويكونون حينئذ اكفاء للوظائف والكثير منهم لا يوفق الى الحصول عليها ومن جهة أخرى فقد اشتغلت النظارة بتحسين التربية فى المدارس كما اهتمت باعلاء درجة التعليم فيها وانت اعمالها بالفائدة المرجوة بالنسبة للمدارس الثانوية والعالية ولكنها لم تعد بالثمرة المقصودة بالنسبة للمدارس الابتدائية وسبب ذلك طريقة قبول التلامذة وملافاة هذه المضار الجسيمة رأت اللجنة

---

(٣٣) Egyp No. I. (1913) Viscount Kitchener to Grey, March 22, 1913. P. 31.

ولعل هذا يفسر لنا اهتمام القوى الوطنية بامر التعليم حيث جاء فى محضر اجتماع اللجنة العلمية الادارية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠٧ ما يلى : « نظرت فى أمر تقرير محال داخلية مجانا بالمدارس ورأت أنه نظرا لضرورة توسيع نطاق التعليم الثانوى لما يترتب على انتشاره بين افراد الامة من الرقى المحسوس فى مدارك الطبقة التى يكون لها حظ أوفر فى ادارة البلاد فى المستقبل ولما يستفيده التعليم العالى من كثرة طلبة التعليم الثانوى يلزم ان تنتفع الطبقات الفقيرة من هذا التعليم أيضا لذلك قررت اللجنة ايجاد أربعين محل لقبول تلامذة داخلية مجانا بالمدارس الثانوية » .

العلمية الادارية لزوم التعديل فى شروط القبول بالمدارس الابتدائيـــة بحيث لا يقبل فيها الا الطلبة الذين تسمح لهم حالتهم بالاستمرار على تلقى التعـــليم الثانوى والعالى بقدر الامكان ويكونون من طبقة من الاهالى راقية نوعـــا تحول تربيتهم الاولوية دون الاضرار بمن يختلط بهم من التلامذة ولا خلاف فى أن الطريقة العلمية المؤدية لهـــذه الغاية انما هى زيادة فئـــة المصروفات المدرسية » (٣٤) .

ويكفينا القول بأنه ان دل تقرير اللجنة هذا على شىء فانما يدل على أن الانجليز بدأوا يتجهون الى صبغ التعليم بصبغة ارستقراطية بهـــدف تجميد الاوضـاع الاجتماعية ووقف عجلة التطور الاجتماعى والاعتماد عـــلى تأييد الطبقة الغنية لهم . اذ ان قصر التعليم فى المراحل الابتدائية والثانوية والعـــالية على الطبقات الموسرة كان يعنى اعـــدادهم للوظائف الرئيسية بالحكومة وفى خارج مجالات الحـــكومة . كما أن ذلك كان يعنى استمرار السلطة والنفوذ فى يد الطبقة الغنية من ابناء كبار المزارعين والتجار . وما دام الانجليز ممسكين بزمام السلطة فى البلاد فكان ذلك يعنى تحالفا بينهم وبين هذه الطبقة الغنية التى استفادت كذلك من مشروعات الرى وتقـــدم طرق المواصلات . وحاولت الطبقة المتوسطة اللحاق بالطبقة الغنية فأقبلت على تعليم أبنائها وازداد تبعا لذلك بالتدريج عدد من يعمـــلون بالوظائف الحكومية من أبناء الطبقة المتوسطة .

* *

والواقع أن السياسة التعليمية استطاعت تكوين أو اعداد جمـــاعة الموظفين الذين يشكلون فى مجموعهم الادارة الحكومية للدولة سواء الفنيين منهم أو الكتابيين . وكانت المدارس الفنية الخصوصية والعليا تقوم بتخريج ما تحتاجه الحكومة من الاطباء والمهندسين والمعلمين وغـــيرهم من مختلف التخصصات ، بينما مدارس التعليم العـــام تمد الادارة بحاجتها من الموظفين الكتابيين والاداريين .

---

(٣٤) اللجنة العلمية الادارية ــ محضر جلسة ١٣ يونية سنة ١٩٠١ ، بمنحف وزارة التربية والتعليم) .

فبالنسبة للمدارس الفنية الخصوصية والعليا كان خريجو هذه المدارس يفضلون العمل الحكومى على العمل الحر حيث كان يرتبط اقبال الطلبة على هذا النوع من التعليم بمقدار فرص التوظف المتاحة من ورائه لا الى الاحتياجات الفعلية للمجتمع . وكان جميع خريجى مدرسة المهندسخانة او مورسة الفنون والصنائع(٣٥) يعينون فى المصالح الحكومية التى كانت فى حاجة شديدة اليهم فى تلك الفترة حيث لم يكن يفكر خريجو هذه المدارس بالاشتغال بالعمل الحر لصعوبته . ويتضح لنا ارتباط التعليم فى هذه المدرسة بفكرة التوظف من قول كرومر بأن « التلاميذ الذين نجحوا فى الامتحان وحصلوا على دبلوم الهندسة وعددهم عشرة استخدمهم مفتشو الرى فى الحال وهم الآن يحتفظون لتلاميذ مدرسة الهندسة بكل الوظائف الخالية »(٣٦) .

والواقع ن الاقبال على مدرسة الهندسة كان ضعيفا رغم احتياج الحكومة اليهم لعدة اعتبارات منها ان عمل المهندس شاق بخلاف عمل المحامى او الطبيب مثلا كما ان الأمل كان ضعيفا فى أن يتمكن المهندس من العمل فى الأعمال الحرة ؛ هذا بالاضافة الى أن الخدمة فى نظارة الأشغال لم تكن مغرية لقلة المرتبات والترقيات(٣٧) . ولكن ازداد الاقبال نسبيا على مدرسة الهندسة فى عام ١٩٠٥ عندما تقرر رفع المرتبات الشهرية للمهندسين خريجى المدرسة من ثمانية جنيهات الى عشرة . وكان عدد تلاميذ المدرسة ١٠٠ فى عام ١٩١٠ نال الدبلوم منهم ١٧ خريجا منهم ١٤ تخصصوا فى الرى و ٣ تخصصوا فى المبانى وعينوا جميعا فى نظارة الأشغال العمومية(٣٨) .

كذلك كان الوضع بالنسبة لخريجى مدرسة الطب فلم يتعودوا اقتحام مجال العمل الحر ؛ مما دفع الحكومة الى الحد من القبول فى هذه المدرسة

---

(٣٥) تخرج ١٠٦٩ طالبا من مدرسة بولاق الصناعية فى المدة من ١٨٨٨ الى سنة ١٩٠٣ استخدم معظمهم فى مصالح الحكومة . انظر
Egypt No. I. (1904)
Cromer to Lansdown, February 26, 1904, P. 63.

(٣٦) Ibid P. 62.

(٣٧) Ibid P. 62.

(٣٨) Gorst to Grey, March 25, 1911. P. 59.

حتى لا يكثر عدد الخريجين مما قد يؤثر على مصير المدرسة . كذلك خريجو مدرسة الزراعة كانوا يفضلون العمل بالحكومة على العمل الحر وكان اقبالهم على هذا النوع من التعليم يرتبط بمقدار حاجة الحكومة الى هذا التخصص ولذا كان الاقبال عليها محدودا ولم يزداد الا بعد انشاء مصلحة الزراعة سنة ١٩١٠ . ولم يختلف الوضع بالنسبة للتعليم التجارى اذ يرجع عدم الاقبال عليه الى قلة فرص التوظف المتاحة فتحدثنا الاحصاءات أن طلبة التجارة العليا نقص عددهم من ٨٢ طالبا سنة ١٩١٤ الى ٤٨ طالبا سنة ١٩٢٢ ، اما طلبة التجارة المتوسطة فقد كان عددهم ٣٢٢ طالبا سنة ١٩١٤ فانخفض الى ٢٤٢ سنة ١٩١٩(٣٩) ولعل ذلك يرجع الى قلة فرص التوظف اثناء الحرب الأولى .

وكان الطلبة يفضلون الالتحاق بمدرسة الحقوق بسبب كثرة فرص التوظف والترقى امام الخريجين حيث كانت الحكومة فى حاجة شديدة اليهم مما دفعها الى تعيين اعداد كبيرة منهم ولكن اعتبارا من سنة ١٩٠٣ كثر أعدادهم فى الوقت الذى قلت فيه فرص التوظف أمامهم مما اضطرهم الى العمل الحر(٤٠) . ففى سنة ١٩٠٧ تخرج من مدرسة الحقوق ٥٣ خريجا عين ٢٤ منهم فقط فى وظائف الحكومة وفى عام ١٩٠٨ بلغ عدد الخريجين ٦١ لم يعين منهم فى خدمة الحكومة الدائمة سوى خمسة فقط كما عين ١٣ منهم موظفين مؤقتين بالنيابة ، أما الباقون فقيدوا أسماءهم فى جدول المحامين لدى المحاكم الأهلية . وفى عام ١٩٠٩ بلغ عدد الخريجين ٧٢ لم يستخدم منهم فى الحكومة سوى عشرة فقط بينما عشرون منهم تمرنوا على أعمال النيابة والباقون اشتغلوا محامين فى المحاكم الأهلية(٤١) .

اما خريجوا معاهد المعلمين فقد كانت فرص التوظف المتاحة امامهم تزيد

---

(٣٩) مصلحة الاحصاء — احصاء المدارس سنة ١٩٢١ ص ١٤٣ — ١٤٤

(٤٠) فى الفترة من ١٨٩٨ الى ١٩٠٣ تخرج من مدرسة الحقوق ٩٦ خريجا لم ينتظم منهم فى خدمة الحكومة سوى ٤٨ اى النصف والنصف الآخر اشتغل بالمحاماه انظر : Cromer to Lansdowne, February, 26, 1904, P. 62.

(٤١) Egypt No. (1909) Gorst to Grey, March 27. 1909, P. 44.

باستمرار على أعدادهم(٤٢) . وذلك لحاجة الحكومة المستمرة الى المعلمين فى المدارس .

اما بالنسبة لسياسة الاعداد للوظائف الكتابية والادارية فيمكننا لتتبع تطور هذه السياسة أن نقسمها الى خمس مراحل :

اولا ــ المرحلة الأولى :

من عام ١٨٨٧ الى عام ١٨٩٢ وخلالها اعتمدت الادارة على خريجى المدارس الثانوية لسد احتياجاتها من الموظفين فى الوظائف الصغرى التى تتطلبها الأعمال الكتابية والادارية . ولتيسير ذلك اهتمت نظارة المعارف العمومية بتنظيم التعليم الثانوى ووضع نظام لامتحاناته فقررت توحيد الامتحانات التى تتم فى نهاية مرحلة الدراسة الثانوية واعطاء الناجحين فيها شهادة عامة تعرف بالشهادة الثانوية . ففى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٧ قامت النظارة بوضع لائحة بمقتضاها يعقد امتحان عام موحد فى نهاية المرحلة الثانوية يمنح فيه الناجحون شهادة عامة تؤهلهم للالتحاق بالمدارس العليا أو التوظف فى الحكومة . وعلى ذلك فان الشهادة الثانوية وجدت قبل الابتدائية بهدف تزويد الحكومة بالموظفين .

ومن الجدير بالذكر انه قد تقدم لهذا الامتحان فى خلال هذه المرحلة الأولى (١٨٨٧ ــ ١٨٩٢) ٥٩٩ طالبا حصل منهم على الشهادة ٣٠٠ طالبا لم يلتحق منهم بخدمة الحكومة سوى ٧٩ طالبا فقط بينما استكمل بقيتهم تعليمهم العالى أو اشتغلوا فى أعمال غير حكومية . يعنى هذا أن المتوسط السنوى لعدد الموظفين الحاصلين على الشهادة الثانوية الذين التحقوا بخدمة الحكومة ١٦ موظفا فى حين كانت الحكومة فى حاجة الى نحو ٢٠٠ موظف للأعمال الكتابية والادارية سنويا .

ثانيا ــ المرحلة الثانوية :

من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٨٩٧ . ولقد راينا فى المرحلة الأولى ان الحكومة لم تستطع تلبية كل حاجتها الى الموظفين الكتابيين والاداريين فى

---

(٤٢) فى عام ١٩٠٩ كانت هناك ثلاث مدارس لاعداد المعلمين أنظر :
Gorst to Grey, March 26, 1910, P. 40.

مختلف مرافق الادارة ومن ثم فقد استحدثت نظاما يساعدها فى تخريج موظفين للحكومة بنسبة اكبر . ويتلخص هذا النظام فى استحداث شهادة عامة اخرى فى نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية — ومدتها اربع سنوات — وتسمى بالشهادة الابتدائية تعطى حاملها حق التوظف فى الحكومة فى الوظائف الملكية الصغرى براتب شهرى اربعة جنيهات . كما قامت فى الوقت نفسه برفع مدة التعليم الثانوى من اربع سنوات الى خمس سنوات واصبحت الشهادة الثانوية تتيح لحاملها التوظف فى الوظائف الكثيرة التى يبدأ مربوطها بثمانية جنيهات .

ورغم ان استخدام حملة الشهادة الابتدائية فى الوظائف الحكومية كما يبدو كان بصفة مؤقتة لامكان سد العجز فى حملة الشهادة الثانوية كما سبق أن اوضحنا الى أن يتوفر العدد اللازم لخدمة الحكومة من خريجى الشهادة الثانوية فى المستقبل الا اننا نلاحظ انه قد نجم عن تطبيق هذا النظام عدة ظواهر هامة منها تهافت المصريين على التعليم الابتدائى على اعتبار انه يوصل الى الوظيفة الحكومية وبذلك كثر الاقبال على المدارس الابتدائية الحكومية ما أخذت كثير من المدارس الاجنبية فى اعداد تلاميذها من المصريين للحصول على الشهادة كما انشىء عدد كبير من المدارس الأهلية الابتدائية بقصد تأهيل الطلاب لنيل هذه الشهادة الابتدائية . وقد ترتب على كل ذلك أن ازداد عدد التلاميذ فى المدارس الابتدائية كما ازدادت نسبة الحاصلين على هذه الشهادة، فى الوقت الذى اتضح فيه عدم اهليتهم للوظائف التى عينوا فيها .

بيد أن هذا النظام بالاضافة الى ما سبق جاء بنتيجة عكسية حيث احجم حملة الشهادة الابتدائية عن الالتحاق بالتعليم الثانوى لأسباب منها عدم القدرة على تحمل المصروفات الباهظة للتعليم الثانوى كما أن حملة الابتدائية طالما انها توصلهم الى المراكز الكبيرة ، مما ترتب عليه قلة اعداد طلاب المرحلة الثانوية من ٧١٣ طالبا سنة ١٨٩٣ الى ٦١١ طالبا سنة ١٨٩٧ وبالتالى انخفضت نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية بحث لم تف بحاجة الادارة من حملة الثانوية وفى الوقت نفسه لم تف بحاجة المدارس العليا من الطلاب .

ثالثا ــ المرحلة الثالثة :

(من عام ١٨٩٧ الى عام ١٩٠٥) .

خلال هذه المرحلة اتبعت الادارة التعليمية نظـــاما جديدا يهـــدف الى زيادة خريجى المرحلة الثانوية لامكان امداد المصالح الحكومية بموظفين أكثر كفاءة من حملة الابتدائية وتزويد المدارس العليا بالطلاب . ومن ثم لجأت الى تعفيض مدة الدراسة فى المرحلة الثانوية الى ثلاث ســـنوات بدلا من خمس . كما بذلت خلال هذه الفترة محاولات لحث الطلاب على مواصلة الدراســـة بالمرحلة الثانوية حيث اقترحت اللجنة العلمية الادارية الغـــاء الحق المخول لحاملى الشهادة الابتدائية للتوظف فى الحكومة ، غير ان الحكومة لم تحبذ هذا الاجراء خشية الا يساعدها فى سد حاجتها من الموظفين الكتابيين لمصـــالح الحكومة ولذلك أرجأت تنفيذ هذه الفكرة ريثما يزداد خريجو المرحلة الثانوية بينما اتبعت عدة اجراءات منها انهـــا جعلت بداية مربوط مرتب حملة الثانوية ستة جنيهات وأتاحت لهم سبل الترقى الى أعلى الدرجات بينما جعلت بداية مربوط مرتب حملة الشهادة الابتدائية أربعة جنيهات وفى الوقت نفسه أغلقت فى وجوههم أبواب الترقى حيث أصبح لا يمكن ترقيتهم الى وظائف يزيد راتبها على عشرة جنيهات شهريا ، أى أنها جعلت النهاية العظمى لمرتباتهم الشهرية عشرة جنيهات . كما اتبعت اجراء من شـــأنه أن يســـاعد على حث حملة الشهادات الدراسية على التوظف بالشهادات التى يحملونها حيث قررت مبدأ سقوط الشهادة بالتقادم بأن حددت مدة صلاحية الشهادة الثانوية للاستخوام فى الحكومة بخمس سنوات من تاريخ الحصول عليها وثلاث سنوات للشهادة الابتدائية تصبح بعدها غير صالحة للاستخدام فى الحكومة .

بيد أن الحكومة رغم هـــذه الاجراءات لم تستطع تغطيـــة حاجتها من الموظفين الحائزين على الشهادة الثانوية فلم يزد متوسط عدد من التحق منهم بالحكومة فى الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٥ على ٢٥ موظفا فى السنة فى الوقت الذى كانت حاجاتها السنوية من الموظفين من حملة هذه الشهادة تقـــدر بنحو ٢٥٠ ويرجع ذلك الى رغبة خريجى الشهادة الثـــانوية فى استكمال تعليمهم بالمدارس العالية . ونستطيع القول بأنه فى الفترة من ١٩٠١ ــ ١٩٠٥ زاد

اتجاه حملة الشهادة الثانوية نحو الالتحاق بالمدارس العالية حيث بلغت نسبة من التحق بالمدارس العليا ٧٣٪ فى الوقت الذى لم تزد فيه هذه النسبة على ٥ر٢٩٪ فى الفترة من ١٨٨٧ الى ١٩٠٠ . أما الذين عملوا فى خدمة الحكومة فبينما نجد أن نسبتهم فى الفترة من ١٨٨٧ الى ١٩٠٠ وصلت الى ٥ر٤٥٪ نلاحظ أنه خلال الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٥ قد انخفضت الى ٢١٪ .

رابعا ــ المرحلة الرابعة :

(من ١٩٠٥ الى ١٩١٥) .

فى خلال هذه الفترة اتجهت جهود الحكومة الى البحث عن خطة تمكن من توسيع نطاق التعليم الثانوى ورفع مستوى الدراسة فى هذه المرحلة بعد ان اتضح لها أن التوسع الكمى على حساب المستوى الكيفى فى هذا النوع من التعليم قد نجم عنه نتائج سيئة اضرت بالتعليم ولم توفر للادارة ما تحتاج اليه من الموظفين من خريجى المرحلة الثانوية . واستقر راى الحكومة الى خطة مؤداها وضع نظام جديد للتعليم الثانوى يفى بحاجة التعليم العالى الى الطلبة وكذلك يفى بمتطلبات الدولة من الموظفين والقيام بعدة اجراءات بهدف الغاء الحق المخول لحملة الشهادة الابتدائية فى التوظف .

ففى خلال هذه المرحلة تمكنت نظارة المعارف من وضع نظام جديد للتعليم الثانوى جعلت فيه مدة الدراسة فى هذه المرحلة أربع سنوات بدلا من ثلاث واصبحت الدراسة تنقسم الى قسمين . قسم أول ومدته سنتان وهو عبارة عن دراسة عامة يحصل الناجحون فى امتحان هذا القسم على شهادة تؤهل للوظائف الصغرى التى يبدأ مربوطها بستة جنيهات شهريا تعرف بشهادة الأهلية (الكفاءة) ، والقسم الثانى ومدة الدراسة فيه سنتان أخريان يدرس الطالب خلالها دراسة تخصصية فى فرع العلوم أو الآداب بحيث يكون ما يتلقاه فى هذه المرحلة مناسبا لما يتلقاه فى مرحلة التعليم العالى . ويحصل الطالب بعد ان يؤدى امتحانا عاما فى نهاية فترة الدراسة بهذا القسم على شهادة الثانوية التى تجيز لحاملها حق التوظف فى الوظائف العليا بمرتب شهرى يبدأ من ثمانية جنيهات . وكان قصد الحكومة من هذا

النظام هو الرغبة فى أن يهيىء لخدمة الحكومة افرادا اكثر كفاءة(٤٣) من حملة الشهادة الابتدائية وقد بدىء فى تنفيذ هذا النظام اعتبارا من عام ١٩٠٧(٤٤) .

والواقع انه لقد ازداد اهتمام الحكومة خلال هذه الفترة بالعمل على توسيع نطاق التعليم الثانوى من أجل زيادة خريجى الشهادة الثانوية بهدف تزويد الحكومة بالموظفين اللازمين لها وكذلك تزويد المدارس العالية بما تحتاجه من أعداد الطلاب اللازمين(٤٥) . حيث نجدها تضاعف عدد المدارس الثانوية خلال نفس الفترة من ثلاث مدارس الى ست مدارس وذلك بانشاء المدرسة السعيدية سنة ١٩٠٦ والعباسية سنة ١٩١٠ وطنطا سنة ١٩١٢ وقد نجم عن ذلك زيادة أعداد الطلاب من ١٣٤٥ طالبا سنة ١٩٠٥ الى ٢٦٣٧ طالبا سنة ١٩١٥ وكذلك زيادة حملة الشهادة الثانوية من ١٧٧ طالبا سنة ١٩٠٥ الى ٤٥٨ طالبا سنة ١٩١٥

على انه فى الوقت الذى كانت تسير فيه الحكومة نحو توسيع نطاق التعليم الثانوى كانت تحاول فى الوقت نفسه القاء الحق الذى كان يكفل لحملة الشهادة الابتدائية فى التوظف فى الحكومة وقصر التعيين فى الوظائف الصغرى على حملة الشهادة الثانوية . وكانت المحاولة الأولى للحكومة فى هذا الاتجاه سنة ١٩٠٥ عندما وضعت نصا فى لائحة الشهادة الأهلية يقضى بعدم استخدام حملة الشهادة الابتدائية فى وظائف الحكومة اعتبارا من عام ١٩١٠ . أما المحاولة الثانية فكانت فى عام ١٩٠٧ عندما قررت الحكومة الغاء

---

(٤٣) محمد عبد الفتاح ابو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٧٥ — ٧٨
وانظر ايضا : Egypt No. I. (1906) Cromer to Grey, March 8, 1960, P. 86.

(٤٤) تقدم لامتحان شهادة الأهلية سنة ١٩٠٧ — ٧٣٧ طالبا نجح منهم ٤١٩ كما تقدم لامتحان شهادة الثانوية بقسميها العلمى والأدبى ٣٤٦ طالبا نجح منهم ٢٢٠ طالبا .

(٤٥) من الجدير بالذكر أن ما يزيد على ثلث من التحق بالجامعة المصرية من الطلاب فى سنة ١٩٠٨ كانوا من موظفى الحكومة وعددهم ٢٤٣ موظفا .

أنظر : Gorst to Grey, March 27, 1909, P. 46.

شهادة الأهلية وعدم اختيار موظفيها من حملة الابتدائية او الأهلية والاقتصار فى شغل الوظائف الحكومية على حملة الشهادة الثانوية ، وفى حالة عدم كفايتهم تختار عند الضرورة موظفيها من بين الراسبين فى الشهادة الثانوية بشرط ان يكونوا قد حصلوا على الشهادة الابتدائية قبل ذلك بأربع سنوات او الاهلية قبلها بسنتين وبحيث لا يقل مجموعهم عن ٤٠٪ فى الدرجات والا يكونوا قد حصلوا فى مادة او فرع من مادة على تقدير صفر . والمحاولة الثالثة حدثت فى عام ١٩٠٩ عندما أصدرت نظارة المعارف العمومية قانونا فى ١٧ ابريل من نفس العام يقضى بالغاء مبدأ سقوط الشهادات بالتقادم وكان الدافع الى اتخاذ الحكومة هذا الاجراء انه اتضح لها أن مبدأ سقوط الشهادات بالتقادم الذى نصت عليه لائحة المستخدمين الملكية الصادرة فى سنة ١٩٠١ والتى حددت مدة ثلاث سنوات لسقوط الشهادة الابتدائية وعدم صلاحيتها للتوظف فى الحكومة قد ادى الى شدة تهافت حملة الشهادة الابتدائية على وظائف الحكومة وهو يتناقض مع ما كانت تسعى اليه من الغاء الحق المخول لهم فى التوظف(٤٦) كما سبق أن أوضحنا . وكنتيجة لاتباع هذه السياسة الجديدة حسبما تشير الاحصاءات انخفضت نسبة حملة الشهادة الابتدائية الذين الحقوا بخدمة الحكومة لدرجة كبيرة اذ نجد انه لم يعين من بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٠٩ فى دواوين الحكومة ومصالحها سوى ١١٤ فقط بينما استمر ١٣٧٨ من حملة الابتدائية — اى بنسبة ٦٤٪ منهم — فى مواصلة الدراسة . وفى سنة ١٩١٠ لم يعين من حملة الابتدائية البالغ عددهم ٢١٥٥ طالبا سوى ٧٣ فقط فى خدمة الحكومة . ويعلق جورست على ذلك بالقول « ولذلك سيصبح الهدف الرئيسى من هذا الامتحان (يقصد امتحان الشهادة الابتدائية) أن يكون سبيلا لدخول المدارس الثانوية التى يراد جعل شهادتها (الثانوية) شرطا ضروريا لدخول وظائف الحكومة بدل الشهادة الابتدائية »(٤٧) .

اما المحاولة الرابعة فكانت فى عام ١٩١١ عندما أدركت الحكومة أن التوسع الذى حدث فى نطاق التعليم الثانوى لم يف بحاجة المصالح الحكومية

---

(٤٦) محمد عبد الفتاح ابو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٧٩ — ٨٠

(٤٧) Gorst to Grey, March 25, 1911, P. 53.

المستمرة الى موظفين من حملة الشهادة الثانوية لشغل الوظائف الصغرى(٤٨) وايقنت انه لابد من العودة الى العمل بالنظام السابق العمل به فى سنة ١٩٠٥ والسابق الغاؤه فى عام ١٩٠٧ يعنى نظام شهادتى الأهلية والثانوية ومن ثم نجد مجلس المعارف الأعلى يقرر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١ الغاء صلاحية الشهادة الابتدائية للاستخدام فى الحكومة اعتبارا من سنة ١٩١٢ وأن يعطى للناجحين فى امتحان الشهادة الثانوية قسم أول — والذين يتقدمون اليه بعد دراسة السنتين الأولتين من المرحلة الثانوية — شهادة تحل محل الشهادتين الابتدائية والأهلية وتبيح لهم التوظف فى الوظائف الصغرى بالحكومة بمرتب يبدأ مربوطه بخمسة جنيهات شهرية .

وكانت آخر محاولات الحكومة فى هذا المجال فى سنة ١٩١٥ حيث قرر مجلس الوزراء أن شهادة الثانوية قسم أول تعتبر أقل مؤهل يبيح الاستخدام فى الوظائف الحكومية ومن ثم اصدرت وزارة المعارف العمومية قرارا بالغاء الشهادة الابتدائية والاستعاضة عنها بامتحان دخول للمدارس الثانوية والخصوصية(٤٩) .

خامسا — المرحلة الخامسة :

(من ١٩١٥ الى ١٩٢٢) .

نلاحظ انه فى خلال هذه المرحلة زاد طلاب المرحلة الثانوية زيادة هائلة اذ ارتفع عددهم من ٢٦٢٧ طالبا سنة ١٩١٥ الى ٣٦٨٢ طالبا سنة ١٩٢١ ونجم عن ذلك زيادة عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية خلال هذه الفترة اذ ارتفع عددهم من ٥٣٥ طالبا سنة ١٩١٥ الى سنة ٧١٥ طالبا سنة ١٩٢١ كما بلغت جملة الحاصلين على هذه الشهادة فى الفترة من ١٩١٥ الى ١٩٢٢ ٤٥٣٥ طالبا .

---

(٤٨) بلغ عدد الحاصلين على الشهاوة الثانوية فى سنة ١٩١٠ ٤١٩ طالبا لم يلتحق منهم بخدمة الحكومة سوى ٦٢ طالبا يقابلهم ٤٥ طالبا فى سنة ١٩٠٩ أنظر :

Egypt. No. I. (1910) Gorst to Grey. March 26, 1910
P. 44.

(٤٩) اعيدت الشهادة الابتدائية بعد حصول مصر على استقلالها

وبذلك أصبحت الحكومة تعانى من كثرة اعداد الحاصلين على الشهادة الثانوية حيث كانت هذه الأعداد تفوق حاجة الادارة بكثير الى الموظفين وفى نفس الوقت تفوق حاجة المدارس العليا الى الطلبة . ودليلنا على ذلك ان الحكومة لم تستخدم من هذه الأعداد الضخمة من الحاصلين على الشهادة الثانوية فى الفترة من ١٩١٥ الى ١٩٢٢ وجملتهم ٤٥٣٥ خريجا سوى ٦٣١ فقط اى بنسبة ١٤٪ بينما نجد ٢٩٦١ منهم أى بنسبة ٥ر٦٤٪ من الخريجين استمروا فى مواصلة الدراسة بالمدارس العالية وبلغ عدد العاطلين خلال هذه الفترة ٧٥٣ خريجا اى بنسبة ٥ر١٧٪ ولم يعمل فى الأعمال الحرة سوى ٤٪ من جملة الخريجين(٥٠) .

وهكذا يستبين لنا من خلال هذا العرض أن التعليم فى فروعه المختلفة فى الفترة موضوع بحثنا (١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) وان ارتبط اساسا بالوظيفة الحكومية الا انه فى الوقت نفسه كان أداة لتثقيف بعض فئات المجتمع القادرة على أداء مصروفات التعليم . غير أن هذه السياسة التعليمية القائمة على فكرة التوظف كان لها أثر سيء على التعليم يتمثل فى انحطاطه وتضاؤل مناهجه(٥١) . وما كان من أثر ذلك من حيث ضعف المستوى الفنى للموظفين واثره السيء على الادارة نفسها .

ولا شك ان هذا كان ناجما عن القصور الفكرى لبعض الموظفين ومرتبطا تماما بسياسة الاحتلال التعليمية وبالأهداف الرئيسية للاحتلال التى كانت ترمى الى دوام السيطرة على الأداة الحكومية والنظم الادارية ، وكان سبيلهم الى ذلك تجريد المصريين مما يؤهلهم لمنافسة العنصر الانجليزى فى الادارة المصرية ليكون قصورهم الفكرى هذا مدعاة الى اقصائهم عن مهام الدولة ومبررا لانفراد العنصر الانجليزى بها وحده .

---

(٥٠) محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ــ ٨١

(٥١) ذكر ادوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سنة ١٩٠٧ وكان عضوا بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية « كنت عضوا بلجنة امتحان القسم الأدبى من البكالوريا المصرية فأيقنت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا » . انظر : عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٨١